

«الوفاق» تدرس ضم محاور جديدة في الاستجواب الثاني لوزير الصحة

■ الوسط - حسن المدحوب

□ علمت «الوسط» من مصادر وفاقية أن الكتلة تعكف حالياً على دراسة ضم محاور جديدة غير محور مناقصات الأدوية في حال قررت تقديم طلب استجواب ثانياً لوزير الصحة فيصل الحمر خلال دور الانعقاد الرابع والأخير في الفصل التشريعي الثاني.

ولم تفصح المصادر عن المحاور الجديدة إلا أنه يعتقد أنها ستنحور حول ملفات أخرى لم يتم التطرق إليها في الاستجواب الأول الذي ضم ثلاثة محاور رئيسية الأول تعلق بتعيين طبيب موقوف عن العمل رئيساً للفريق الطبي لسباقات الفورمولا التي انطلقت في 24 من شهر ابريل / نيسان الماضي، والثاني اختص بقيام شخصيات قيادية في الوزارة بترسية مناقصات لأدوية والأجهزة الطبية على شركات خاصة يمتلكونها، فيما تناول المحور الثالث إلغاء لجنة تحقيق ضد استشاريين يقومون بتنفيذ عمليات جراحية في المستشفيات الخاصة أثناء الدوام الرسمي.

وأشارت إلى أن بعض المحاور المقترحة تتعلق ببعض الملفات التي تلاقى وزارة الصحة بعض المشاكل في علاجها وتحوم حولها ملباسات في فساد أو تقصير إداري، ومنها ما



نواب وفاقيون خلال استجوابهم وزير الصحة في مايو الماضي

تعرض له بعض النواب في الكتلة في تصريحاتهم الصحافية مؤخراً.

من جانبه ذكر النائب الوفاقي محمد المزعل لـ«الوسط» أن الاستجواب الجديد لوزير الصحة سيرتكز على المحور الثاني من استجواب الكتلة للوزير في الدور السابق والمتعلق بمخالفة القانون وشبهات الفساد في مشتريات وزارة الصحة للأدوية من صيدليتين معينتين كان نصيبهما في العام 2008 فقط 15 مليون دينار، مشيراً إلى أن هذا المحور غني

بالمعلومات الجديدة، إذ إن الإشكالية القانونية تتعلق بملكية الصيدليتين اللتين تتعاقد معهما وزارة الصحة لأحد كبار مسؤولي الوزارة مع عائلته.

ويذكر أن وزير الصحة كان قد ذكر في رده على الاتهامات التي وجهت له في الاستجواب بشأن المحور الثاني

الخاص بالسماح بمخالفة قانون المناقصات والمشتريات الحكومية والتستر على ذلك أن الوزارة بنتت مخالفة للدستور والقانون على حد سواء وذلك لكون وزارة الصحة ليست هي جهة الاختصاص فيما يتعلق بالمناقصات البتة، وأبان مقدمي الاستجواب أنه إذا كانت لديهم مستندات تثبت مخالفة الوزارة للقانون، وهذا ما لم يستطيعوا إثباته، فكان حرياً بهم أن يقدموه إلى الجهة المختصة وليس إلى وزارة الصحة.

وعبر الوزير عن دهشته حينها من اعتماد المستجوبين في قولهم أن الوزارة خالفت قانون المناقصات على أن هناك زيادة في مشتريات الوزارة من شركتين معينتين يملك فيهما أحد الوكلاء المساعدين أسهماً، إذ إنه لو صلح هذا المعيار فإنه لن يختص بهاتين الشركتين فحسب بل ربما بجميع الشركات التي تتعامل معها وزارة الصحة لسبب بسيط هو أن الموازنة المخصصة للأدوية والأجهزة الطبية تزيد في كل سنة.

واستطرده «إن المستجوبين وقعا في خلط، كان الأجدر بهم الإيقاع فيه لو تروا قليلاً، وتمثل هذا الخلط في عدم تفريقهم بين تقدم الموظف بعطاءات بالذات في مناقصات طرحها الوزارة وبين تقدم شركات يملك فيها الموظف أسهماً وهو أمر غير محظور قانوناً، وقد قدمت الوزارة رأياً بشأن ذلك من دائرة الشؤون القانونية فندت فيه ادعاءات ومزاعم المستجوبين».

يذكر أن سبعة من نواب كتلة الوفاق استجوبوا في 6 مايو / أيار الماضي وزير الصحة فيصل الحمر لخمس ساعات متواصلة في لجنة الخدمات بالبرلمان، غير أن اللجنة التي لا تمثل «الوفاق» فيها الغالبية لم تدن الوزير في تقريرها الذي أصدرته عن الاستجواب.



خليفة الظهراني

«النواب» يعزي السعودية بوفاة الأمير منصور آل سعود

■ القضائية - مجلس النواب

□ بعث رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني برقية تعزية لعاهل المملكة العربية السعودية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود، وذلك في وفاة المغفور له الأمير منصور بن محمد بن نواف بن عبدالعزيز آل سعود، سائلاً المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته.

كما بعث الظهراني برقيات تعزية ومواساة مماثلة إلى ولي العهد نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود وإلى وزير الدفاع والطيران والمفتش العام السعودي الأمير عبد الرحمن بن عبدالعزيز آل سعود، وإلى وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود، وإلى رئيس مجلس الشورى السعودي عبدالله آل الشيخ.

... ويعزي الفلبين بضحايا الفيضانات

□ أعرب رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني في برقية تعزية أمس عن بالغ تعازيه لرئيس مجلس النواب الفلبيني بضحايا الفيضانات التي اجتاحت مناطق متفرقة من الفلبين مؤخراً وأسفرت عن وقوع خسائر في الأرواح والممتلكات، مبدياً تعاطفه مع شعب الفلبين وأسر الضحايا.

كما بعث برقية تعزية مماثلة إلى رئيس مجلس الشيوخ الفلبيني معبراً عن صادق تعازيه ومواساته له ولأسر الضحايا والشعب الفلبيني.

الفاضل: اقتراح قانون بإنشاء «حقوق

الإنسان» لم يميض عليه عام

□ قال وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب عبدالعزيز الفاضل رداً على ما أورده النائب جلال فيروز في تصريح له نشر يوم أمس بشأن صياغة الاقتراحات بقوانين المرفوعة للحكومة: «إن ما ذكره عن الاقتراح بقانون بإنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان رفع منذ أكثر من عام إلى الحكومة ليس صحيحاً وإنما تم رفعه خلال هذا العام وتحديداً في 19 يناير/ كانون الثاني 2009».

وأضاف أما بشأن ما ذكره بأن لدى الحكومة 13 اقتراحاً بقانون تم رفعها خلال أدوار الانعقاد السابقة فإن ذلك لا يمت إلى الحقيقة بشيء، إذ إن هذه الاقتراحات قد رفعت في الدور الثالث من قبل مجلس النواب وعددها 17 اقتراحاً بقانون والمتبقي لدى الحكومة 8 اقتراحات تم الانتهاء من اقتراحين وسيتم إحالتهم قريباً إلى مجلس النواب.

وأفاد بأن الحكومة تترجم بنص المادة (129-) من الدستور حول إعادة جميع الاقتراحات بقوانين المرفوعة إليها في الدورة نفسها أو الدورة التي تليها، وكذلك القانون رقم (60) لسنة 2006 بشأن إعادة تنظيم دائرة الشؤون القانونية الذي أشار بوضوح إلى الالتزام بال المادة (129-) من الدستور، مشيراً إلى أن دور وزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب هو متابعة جميع ما يرفع إلى الحكومة من السلطة التشريعية لتعزيز التعاون المنشود خدمة للوطن والمواطنين.

«مرافق النواب» تستأنف

اجتماعاتها الأسبوع المقبل



جواد فيروز

□ صرح رئيس لجنة المرافق العامة والبيئة البرلمانية النائب جواد فيروز بأن اللجنة ستمتد اجتماعاتها الأسبوعية مع الأعضاء والجهات المختصة المرتبطة بمهمات عمل اللجنة ابتداء من الأسبوع المقبل.

وأشار فيروز إلى أن أول اللقاءات سيكون مع كل من وزارة شؤون البلديات والزراعة، والانتهاء من مشروع قانون البلديات، ووزارة الإسكان للباحث والتشاور بشأن قانون الإسكان والانتهاء من ملف المشاريع الإسكانية وملف البناء الذكي.

وفي جانب متصل، أكد رئيس اللجنة استمرار عمل اللجنة بمشاركة وعضوية جميع أعضائها السابقين من النواب، إذ أبدى كل الأعضاء رغبتهم في مواصلة عملهم وانجاز المسؤوليات الملقاة على عاتقهم خلال دور الانعقاد الرابع والأخير أسوة بأدوار الانعقاد الماضية.

وأشار فيروز بالعمل الجماعي السائد بين أعضاء اللجنة ودورهم الجليل في التنسيق وتبادل وجهات النظر في مختلف المواضيع ذات العلاقة، موضحاً أن إنجازات اللجنة تبينت للعبان من خلال التطور الملحوظ في عدد اجتماعات أعضاء اللجنة، وأهم التقارير والمواضيع المطروحة مقارنة بالفصلين التشريعيين الأول والثاني.

محمد حسن يطالب القيادة السياسية بالتدخل لحل قضية «إسكان النويدرات»

■ النزج - كتلة الوفاق

□ طالب النائب عن كتلة الوفاق نائب رئيس لجنة الخدمات بمجلس النواب عبدعلي محمد حسن القيادة السياسية بالتدخل لحل قضية إسكان القرى الأربع (النويدرات)، مبيناً أن قضية إسكان النويدرات «لا يصح ولا يمكن أن تبقى معلقة إلى الأبد».

وأوضح محمد حسن «إن قضية إسكان النويدرات وما حصل فيها من ظلم وتزوير لأسماء المناطق وانحياز فئوي وطائفي وسياسي وتجرد بعض الجهات الرسمية كوزارة الإسكان من دورها الخدمي، هي قضية بحاجة إلى تدخل المسؤولين والقيادة السياسية ولا يصح أن تبقى معلقة هكذا على رغم التحذيرات التي انطلقت من عقلاء البلد والكتاب والصحافيين الذين أكدوا وجود الظلم والحق وطلبوا برفعه».

وأشار محمد حسن إلى «هناك الكثير من النتائج السلبية التي سطرأ على المنطقة بعد هذا التصرف غير المدروس والمفتقد للحكمة من وزارة الإسكان في توزيع المشروع بهذه الطريقة على رغم الوعد والتأمينات التي أعطتها مسنولوه هذه الوزارة لأهالي القرى الأربع وللجنة الأهلية فيها، الأمر الذي شكل لدى الأهالي باعثاً للشعور بالغبن والظلم الشديدين ما أنتج ردة فعل قوية».



عبدعلي محمد حسن

وشدد النائب على أنه «أصبح من واجب وزارة الإسكان الوطني والأخلاقي أن تقوم بتصحيح هذه الأخطاء والقيام بخطوات تخفف من التوترات في القرى الأربع، وتساهم في رفع الشعور بالظلم وبانحياز الوزارة ضدهم (...)».

وطالب محمد حسن بوقف حاسمة من القيادة السياسية والحكومة تعيد الأمور إلى نصابها وتجنب أهالي القرى الأربع ما أنتجته قرارات وزارة الإسكان بالشعور بأنهم مواطنون من الدرجة الرابعة أو الخامسة، وتزيل الفروق وترفع الحيف والظلم عن الأهالي، فما يستحقونه يجب الأيباص، وما كان من حقه يجب الأيبست عن أخذه. وقال: إن «الصمت الرسمي الطويل

إلى الآن باعث على القلق أكثر لدى الأهالي، وهو يشعرهم كما يشعر غالبية المواطنين برضا الدولة عن الظلم الذي مارسته وزارة الإسكان بقرار توزيعها المشروع الإسكاني المخصص للقرى الأربع (النويدرات)، العكر، المعامير، (سد) على غيرهم، فالأولى على الدولة القيام بخطوات تعيد حالة الثقة التي فقدها الناس بوزارة الإسكان وأثرت حتى على بقية الأجهزة الرسمية».

ولفت إلى أن «جلالة الملك بارك المشروع في زيارة أهالي النويدرات له في ديسمبر/ كانون الأول 2004، كما وجه جلالاته وزير الأشغال والإسكان حينها فهمي الجوردي إلى زيارة المنطقة والتفطر في طلبات الأهالي، والتي كان أهمها رفع عدد الوحدات الإسكانية في المشروع».

وتابع «لم يعلم حينها أحد لا نواب ولا منتفذين عما يبذل أهالي القرى الأربع من جهود في هذا المشروع، وإنما علموا به بعد جهوزيته وكانه كعكة أردوا تقاسمها من دون النظر إلى معاناة المواطنين». ووجد محمد حسن تأكيداً من «الملف الإسكاني غير قابل للمساومة، وهو غير خاضع للأهواء السياسية فهو حق من حقوق المواطنين وليس لأحد تجيير هذه المشاريع لصالح توجهات سياسية أو طائفية معينة».



وزير الإسكان لدى استقاله بوصندل الرئيس (بنا)

وزير الإسكان: الشروع

في «إسكان المحرق» قبل نهاية العام الجاري

■ الصمامة - وزارة الإسكان

□ طمأن وزير الإسكان الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة، خلال لقائه بمكتبه أمس النائب البرلماني إبراهيم بوصندل وعضو المجلس البلدي لمنطقة المحرق يوسف الريس، سير العمل في مشروع المحرق الإسكاني بمجموع 207 (شقق الهونداي)، مبيناً أنه تم الانتهاء من إخلاء كل الشقق الإسكانية في المجمع على أن يتم الشروع في الهدم والبناء قبل نهاية العام الجاري.

واستمع النائبان لشرح تفصيلي عن نظام البيوت الذكية الذي ستتبنه وزارة الإسكان في مشاريعها المستقبلية لبناء الوحدات السكنية، كما تمت مناقشة عدد من الملفات الإسكانية من حيث الخدمات الإسكانية والمشاريع الإسكانية التي توفرها الوزارة للدائرة. وأثنى وزير الإسكان على تعاون النائبين مع هذه الجهود وتقديم المقترحات التي من شأنها المساهمة في تقديم أفضل الحلول الإسكانية وتلبية احتياجات المواطنين من الخدمات الإسكانية.

الستري يطالب بالتفاهم مع الدوحة والرياض للصيد في مياهما

■ النزج - كتلة الوفاق

□ طالب النائب عن كتلة الوفاق وعضو لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب السيد حيدر الستري «بجمالية البحارة من سلسلة الاعتقالات عند وصولهم إلى الحدود الإقليمية مع الدول الأخرى بحثاً عن لقمة العيش».

وشدد على «الحاجة إلى مرونة في التعامل مع البحارة وتحركات من السلطات المحلية في سبيل التسهيل عليهم في بحثهم عن قوت يومهم». وأوضح «نطالب بشدة المسؤولين في البحرين بأن يواصلوا عملهم ويكتفوا من محاولتهم مع المسؤولين في الشقيقتين قطر والسعودية، ومحاولة الوصول إلى صيغة تفاهمية تعود على البحارة في الجانبين بالصلحة، وبالتالي تعود على كل بلداننا الشقيقة بمزيد من التواصل والثقة وتعميقها بين دول وشعوب الدول الخليجية الشقيقة».

ولفت إلى أن «من شأن هذه التفاهات تبديد

المخاوف والقلق من حصول ما لا يحمد عقباها، وبالتالي قد تصبح هناك مشاكل لا يعلم طبيعتها بين هذه الشعوب الشقيقة وحتى قد تتطور إلى مشاكل بين الحكومات الشقيقة، وهذا لا يريح أحداً».

ووصف الستري معاناة البحارة بأنها «كبيرة جداً»، مضيفاً أن «هذه المعاناة وصلت إلى درجة أن يفقد محمد حيان -وهو أحد البحارة من ستر- حياته على حدود قطر، وكان الحادث واضحاً بسبب تصدي خفر السواحل القطرية لقارب البحارة البحرينيين الذين كان بينهم محمد حيان وانقلاب الزورق ومن بعده وفاة محمد حيان وغرقه». وأضاف «المعاناة المستمرة قريبة من هذه الحالات، بحيث إن التهديد قائم طوال الوقت والحاجة قائمة في مزاولة الصيد في مياه مفتوحة أكثر، وخصوصاً أن عمليات الردم والدخان في سواحل البحرين وسفط الرمال من أعماق البحر ضاعفت المعاناة لدى البحارة وزادت من حاجتهم إلى مزاولة الصيد في مياه الإقليمية القطرية والسعودية».

وتابعاً «إنه لما بيعت على الغضب والامتعاض، أن تأتي هذه الأحداث الدامية في خضم دعوات الإبرارة الأميركية للأنظمة العربية والخليجية إلى إظهار حسن النية، والمضي قدماً في مباحثات السلام حتى من غير تراجع الكيان الصهيوني الغاصب عن خطه الساعية لتوسيع المغنصبات على أرض فلسطين، وإنه لما يثير الإشتماز كذلك أن يحدث كل ذلك بعد أيام معدودة من لقاء رئيس السلطة الفلسطينية بالإرهابي الصهيوني بنيامين نتياهو رئيس حكومة الكيان الصهيوني،

وعبر عبر السعي لاحتلال المسجد الأقصى وتقسيمه، وينتهي بهدمه وإقامة الهيكل المزمع على أنقاضه. وأضافت الجمعيات «إننا لانملك إلا أن نرفع أصواتنا من جديد مطالبين الحكومات العربية والإسلامية إلى تحمل مسؤولياتها نحو حماية القدس والمسجد الأقصى، والوقف الفوروي والكامل لجميع الخطوات الرامية إلى تطبيع العلاقات مع حكومة الكيان الصهيوني، والتمسك بحقوق الشعب الفلسطيني وأولها وأهمها حقه في القدس الشريف ومقدساتها».

■ المحرق - جمعية الإصلاح

□ قالت جمعية الإصلاح وجمعية مناصرة فلسطين في بيان أمس إن أحداث الأحد في القدس الشريف جاءت لتؤكد ما حذر منه علماء الأمة وأشرافها مراراً وتكراراً، من أن المستوطنين اليهود، وبدعم وحماية من حكومة الإمبريانيين الصهيونية، تعد العدة للهجوم على المسجد الأقصى المبارك، كجزء من مخطط مدروس بدأ بالسيطرة على مداخل البلدة القديمة والحرم القدسي،

«الإصلاح»: اعتداءات الأقصى تستدعي وقف كل الخطوات الساعية إلى التطبيع

وللهشاعة التي وقفها المقدسيون، حين تصدوا بصورهم العارية للمستوطنين والجنود الصهاينة الذين حاولوا تدنيس ساحات المسجد الأقصى، وأرغموهم على الانسحاب صاغرين». وختم البيان بالقول: «أثبت التاريخ الإسلامي في عصوره المختلفة أن أبناء الأمة هم الذين حافظوا على فلسطين ودافعوا عنها يوم تخلت عنها الدول والأنظمة، فكونوا عند مستوى المسؤولية، والتفوا حول خيار المقاومة، وادعواها بالغالي والنفيس».